الخلاصة والتوصيات

خلصت الدراسة إلى ما يلي :

1- على الرغم من كافة الجهود المبذولة للنهوض بقطاع الزراعة الا أن هذا القطاع لايزال متعثرة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي واجتذابه للعمالة المحلية وكونه رافدة للميزان التجاري الأردني ( خفض المستوردات الزراعية وزيادة الصادرات

**منها) .**

**2- على الرغم من وجود مؤسسات إقراض زراعية متخصصة ( مؤسسة الإقراض**

والمنظمة التعاونية ) الا أن مساهمة هذه المؤسسات في تمويل المشاريع الزراعية هي في تضاؤل مستمر وأن أهميتها في تراجع ويعزى ذلك لعدم قدرة هذه المؤسسات على حشد مدخرات محلية وخاصة في المجتمعات الريفية واعتماد هذه المؤسسات على الاقتراض الداخلي ( حكومي ) والذي غالبا ما يكون عرضة للتقلبات السياسية والاقتصادية . وقد زاد من حدة المشكلة ضعف نسبة التحصيل للقروض الزراعية الممنوحة والتجاء الحكومة في عدة مرات إلى شطب ديون هذه المؤسسات أو تدويرها ومن ثم الغاؤها مما يزيد من المتاعب المالية لهذه المؤسسات .

وقد نجم عن تفاقم هذه المشاكل إفلاس البنك التعاوني ووضعه تحت التصفية .

3- أظهرت الدراسة أن عددا كبيرا من المزارعين لا يتعاملون مع المؤسسات المالية لأسباب عديدة كان أهمها : الاعتقاد الديني بحرمة الفوائد وكلفة الاقتراض العالية وإجراءات منح القروض التي تشترط في الغالب تقديم ضمانات وعقود تملك قد لا تتوافر لديهم.

4- تخالف الدراسة الاعتقاد السائد بأن صغار المزارعين في منطقة اربد لا يستطيعون الحصول على قروض زراعية وقد وجد أن ۲ر۸۶ ٪ من حجم الإقراض الزراعي قد حصل عليه المزارعون الذين يملكون 50 دونما أو أقل

5- على الرغم من الاعتقاد السائد بأن البنوك التجارية لا تشجع منح قروض زراعية لأنها

تتميز بدرجة عالية من الخطورة إلا أن الدلائل تشير إلى ازدياد حجم القروض

- ۷۵ -